IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 I ISSN (P) : 2414 - 7419
المجلد – 6 العدد – 1 2021

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2017) (دراسة قياسية)

أ. د. احمد عبدالله سلمان الوائلي **دنيا كريم شدهان**
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
asalman@uowasit.edu.iq dinakarim346@gmail.com

المستخلص

تعد ظاهرة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مسيرة نمو وتطور الاقتصاد العراقي التي ترتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية سواء لجهة التأثر او التأثير، وبذلك تعد البطالة من الموضوعات المهمة التي يجب التركيز عليها، ودراستها وتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، من هنا سعى البحث الى معرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـ (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الإنفاق الجاري، معدل نمو الإنفاق الاستثماري، معدل التضخم، وتكوين رأس المال العام والخاص) على معدل البطالة في العراق خلال المدة (2004-2017)، من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، لتقييم مدى قدرة وفعالية المتغيرات الاقتصادية في التأثير على معدل البطالة في العراق .وتم التوصل الى بعض الاستنتاجات ووضع التوصيات الملائمة لها لخلق فرص عمل والتخفيف من مشكلة البطالة او الحد منها.

الكلمات المفتاحية: البطالة،الناتج المحلي الاجمالي،النفقات العامة،الاستثمار ،التضخم.

The effect of some economic variables on the unemployment rate in Iraq for the period (2004-2017) (Standard study)

Prof. Dr. Ahmed Abdullah Salman Alwaeli **Donia Karim Shadhan**
Wasit University / Faculty of Administration and Economics / Department of Economics
asalman@uowasit.edu.iq dinakarim346@gmail.com

Abstract

The phenomenon of unemployment is one of the most prominent economic and social challenges facing the process of growth and development of the Iraqi economy, which is related to a set of economic variables, whether in terms of influence or influence, and thus unemployment is one of the important topics that must be focused on, studying and analyzing the economic variables affecting them. From here the research sought to

know the impact of some economic variables represented (the rate of growth of the gross domestic product, the growth rate of current spending, the rate of growth of investment spending, the rate of inflation, and the formation of public and private capital) on the unemployment rate in Iraq during the period (2004-2017), through the use of multiple linear regression analysis. To assess the ability and effectiveness of economic variables in affecting the unemployment rate in Iraq, some conclusions were reached, and appropriate recommendations were made to create job opportunities and alleviate or reduce the unemployment problem.

Keywords: Unemployment, Gross domestic product, Investment, public spending, inflation

مشكلة البحث

بالرغم من امتلاك العراق موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة، الا انه يعاني من تفشي ظاهرة البطالة وتزايد معدلاتها بشكل ملحوظ في الفترة الاخيرة، وتأثر الاقتصاد العراقي بها وخاصة خلال فترة التغيرات التي حدثت في العراق بعد عام 2003، لذا لابد من محاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2004-2017).

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من كون البطالة في العراق تعد من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي, كونها تمس استقراره وتماسكه، فضلا عن كونها من الموضوعات المهمة التي يجب دراستها في الوقت الحاضر.

هدف البحث

يهدف البحث الى بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على معدل البطالة في العراق, باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، الاختبارات للسلاسل الزمنية وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

فرضية البحث

لا توجد علاقة مؤثرة بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2017).

المبحث الأول

المطلب الاول : مفهوم البطالة وتحديد بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها

اولا :مفهوم البطالة :للبطالة تعريفات عديدة تعتمد على جهات وزوايا متنوعة، ومختلفة في وصفها من قبل الاقتصاديين، فقد وصف بعض الاقتصاديين البطالة بأنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل، إلّا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه ولكنهم لا يحصلون عليه ومن ثم هم متعطلون عن ممارسة العمل [1].

وعرّف المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل في جنيف عام 1983 البطالة بأنّها جزء من المجتمع النشطين عادة و الذين زادت فترة تعطلهم عن فترة عمالتهم ضمن مرحلة الإسناد الزمني الطويلة المعتمدة[2]. وبذلك فان البطالة تمثل الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل خلال فترة زمنيه محددة[3]. أو أنّ البطالة هي فجوة بين النشاط الاقتصادي، والعمالة في الوقت الذي يزداد عدد الباحثين عن العمل مع قلة الوظائف لا سيما في الدول النامية [4].

ثانيا: نمو الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات المهمة المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة الذي يمكن تعريفه بأنّه إجمالي كمية السلع، والخدمات التي ينتجها المقيمون في البلد خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة[5]ويعد نمو الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة في

التحليل الاقتصادي الذي يقيس كفاءة الأداء الاقتصادي، ويعبر عن التطور في المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع، ولذا يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي الى خفض معدل البطالة في المجتمع والاقتصاد القومي. وهناك بعض الأدبيات الاقتصادية التي تشير الى العلاقة الوثيقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة واشهرها قانون أوكون (okuns law) من خلال دراسته لاقتصاد الولايات المتحدة الذي قرر أنّ معدل البطالة يرتفع بمقدار نقطة واحدة عند كل هبوط لمستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنقطتين في ظل التشغيل الكامل [6]

ثالثا: النفقات العامة : هي ذلك المبلغ الذي يخرج من الدولة أو إحدى سلطاتها الهدف منه تحقيق نفع عام. وكما تعد النفقات العامة على أنّها ذلك المبلغ النقدي الذي يعتمد في الموازنة العامة لتغطية الخدمات التي تقوم بها الدولة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية[7] ويمكن وصف العلاقة بين الانفاق العام والبطالة هي علاقة عكسية كلما زادت الحكومة من حجم انفاقها العام كلما انخفض معدل البطالة, وتعد السياسة المالية التوسعية المتبعة من قبل الدولة من أنجح السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الكامل والفجوات. لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى تعمل على توليد مناصب عمل لسنوات متتالية، ولكن لابد من وجود حدود لفاعلية النفقات العامة في معالجة مشكلة الركود بالأخص في الدول النامية[8] .

رابعا: الاستثمار: نرى أنّ مصطلح الاستثمار كثير ما يستخدم من قبل المتخصصين في العلوم الاقتصادية والإدارية على أنه الإضافات الحاصلة للطاقات الانتاجية بما يؤدي الى تراكم رأس المال، وبمعنى اخر هو انفاق على السلع الرأسمالية كإنتاج المعدات مثلا بهدف الحصول على الربح[9] وأنّ للاستثمار الدور المهم في تحقيق عملية التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وان الزيادة في الاستثمار المستقل (وهو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي والتشغيل من قبل قطاع الأعمال، أو الحكومة أو من الاستثمار الاجنبي المباشر)، ومن خلال مضاعف الاستثمار، والمعجل تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل، والانتاج والاستعمال وبذلك يعطي الاستثمار دور مهم في الحياة الاقتصادية، وينتقل اقتصاد البلد من حالة الى حالة أفضل[10] أن هنالك علاقة عكسية بين تزايد الاستثمار وانخفاض نسب البطالة، لأنّ الاستثمار الانتاجي وزيادة طاقات الانتاج ستحصل على تزايد التشغيل وامتصاص البطالة وتخفيض نسبها، وأنّ الكثير من التجارب في الدول النامية تشير الى انه حينما يكون أنماط الاستثمار تتحيز الى التصدير واستخدام فنون انتاجية كثيفة عنصر العمل واقامته المشروعات صغيرة الحجم يتجه معدل البطالة نحو الانخفاض، وبذلك فان الاستثمار يعمل على خلق طلب جديد على العمل للتوظف في الانشطة الاستثمارية، وبذلك فان زيادة الاستثمار يصحبها زيادة في العمالة[11].

خامسا: التضخم :تعدّ ظاهرة التضخم هي ظاهرة عالمية تطرح أشكالاً كثيرةً تتشابك في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ويعرف التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية ناجمة عن الارتفاع المفرط والمستمر في الاسعار[12]. وعُرّف أيضاً بأنّه هو الارتفاع المستمر والمتصاعد في المستوى العام للأسعار، على أنْ لا يكون هذا الارتفاع في مدة زمنيه محدودة، أو ألا يكون عدداً محدوداً من السلع لكي تقوم الدولة بوضع خطط لازمه للحد من التضخم وبقاءه في المستوى المعقول[13] ومن خلال الدراسة التي قام بها فيلبس عام 1958 في مجلة "economica" حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدلات البطالة (U) والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية (Wt)، وبعد الدراسة الاحصائية التي قام بها فيلبس تبين أنّ هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور النقدية، وأنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت)، وعلاقة دالية متناقصة. ويمكن كتابة الصيغة العامة للمنحنى[14]:

$$Wt = a0 + a1Ut$$

Wt: معدل التغير في الاجور النقدية

Ut: مقلوب معدل البطالة في الفترة t

$a0$: ثابت يحدد موقع منحى فيلبس

$a1$: انحدار(ميل) منحنى فيلبس.

المطلب الثاني: التوصيف النظري للنموذج القياسي

يعد أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أهم الأساليب الإحصائية التي تساعد الباحثين على فهم طبيعة وحجم العلاقات بين المتغير المعتمد (التابع) والمتغيرات التوضيحية (المستقلة)، بأسلوب رياضي كمي يمكن من خلاله نفي، أو أثبات تلك العلاقة على وفق نتائج تحليل البيانات المتوفرة للظاهرة تحت الدراسة.

تحليل السلاسل الزمنية اولاً:

تتعرض الظواهر الاقتصادية الى تغيرات مستمرة وهذا ما يتطلب دراسة السلاسل الزمنية لمعرفة هذا التغير فضلاً عن أنّها الأداة الإحصائية التي تستخدم في التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة، إذ إنّ هذا يدفع الاقتصاديين الى إعطاء تحليل السلاسل الزمنية أهمية قصوى بالاعتماد على الطرق العلمية الحديثة.

1- اختبار السكون للسلاسل الزمنية :

يعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root) في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والقيام بدورها بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة من خلال الفرق الأول والفرق الثاني، ومن ثم التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي[15]:

أ- الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي ($E[Yt]=\mu$).

ب- التباين للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، أي =

$$Var(Y_t) = E\,(Y_1 - \mu)^2\,\sigma^2$$

ت- قيمة التغاير بين مدتين يجب تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن، ويحسب التغاير وفق الصيغة التالية:

$$Y_k = [(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فوللر Dickey- Fuller test، (1979) واختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron، 1988).

أ- اختبار ديكي –فولر البسيط Dickey- Fuller (DF):

قدم هذا الاختبار في عام 1979 ويبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR (1)، إذ يتطلب القيام باختبار ديكي-فوللر للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالاتي[16]:

- إمكانية وجود حد ثابت ومن دون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(1)$$

- إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(2)$$

- بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots..(3)$$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية (H_0:μ=1) التي تعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة (H_1 : μ< 1) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار ديكي-فوللر بالمقارنة بين القيمة المحتسبة (t) مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5% 10% ،1%)[17].

ب- اختبار ديكي –فوللر الموسع Dickey- Fuller(ADF) Augmented:

يعد اختبار ديكي- فولر الموسع من أكثر الاختبارات المستخدمة شيوعاً لاختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها وجاء لتلافي القصور في اختبار ديكي – فولر البسيط (DF) الذي يقوم على افتراض بأن الأخطاء العشوائية تكون غير مرتبطة فيما بينهما لذا جاء هذا الاختبار لتلافي هذه المشكلة لكونه أخذ بالحسبان اثناء اعداد النماذج وجداول الاختبارات فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينهما، بينما قام كل من ديكي - فوللر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي - فوللر الموسع باستخدام متغير ذي إبطاء ضمن للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي- فوللر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي- فوللر البسيط، ويمكن توضيح اختبار ديكي - فوللر الموسع من خلال المعادلة التالية[18]:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(4)$$

إذ يتخذ قرار سكون السلاسل الزمنية من عدمها عن طريق المقارنة بين إحصائية (T) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـــــ (Dickey- Fuller) والمطورة أيضاً من خلال Mackinnon (1991) على وفق الآتي[19]:

- إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (T) المحسوبة للمعلمة (δ) أقل من القيمة المطلقة لإحصائية (T) الجدولية المنظرة المحسوبة في (1991) Mackinnon عند مستوى معنوية معين، نقبل فرضية العدم القائلة بأن (Y) غير ساكن في مستواه وأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة.

- بينما إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (T) المحسوبة للمعلمة (δ) اكبر من القيمة المطلقة لإحصائية (T) الجدولية المحسوبة فسوف نرفض فرضية العدم ومن ثم تكون السلسلة الزمنية ساكنة.

اختبار مدى استقراريه البواقي في المعادلة الأولى، باستخدام اختبار جذر الوحدة، فاذا كانت مستقرة عند المستوى $(u_{t1}، e_{t2})$~I(0) ،نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، يعني وجود تكامل مشترك بين (y_t) و(X_t)، ونستنتج وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرين ،اما اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة ،فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين[20].

ثانياً: اختبار فرضيات الانموذج الخطي المتعدد

أ- اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:-

عندما تكون البيانات المراد تحليلها بأسلوب تحليل الانحدار على شكل سلسلة زمنية، يجب التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ويكون ذلك باستخدام اختبار ديربن – واتسن،(D.W) الذي يختبر الفرضية الاتية :

H0 :لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج القياسي

H1: توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج القياسي

ويتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية وفق الحالات الاتية [21]:

- ❖ تقبل الفرضية الصفرية اذا كان (du<D.W<4-du)
- ❖ ترفض الفرضية الصفرية اذا كان (0<D.W< dL او 4-dL<D.W <4-du) وتقبل الفرضية البديلة .

ب- يفشل الاختبار اذا كان (dL<D.W< dU او 4-dL< D.W< 4-du) وعند ذلك نميل الى قبول الفرضية الصفرية.

اي تتراوح قيمة (D . w) بين (0 – 4) ،ولا يكون هناك ارتباط ذاتي اذ كانت (D . w) قريبة من (2).

اختبار t وهو قياس إحصائي يقيس، ويكشف عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج فاذا كانت t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية فذلك يدل على معنوية المعلمة المقدرة، أي ان هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (المعتمد)[22].

اختبارF

أنّ هذا الاختبار يوضح المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، اي معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية فأنّ ذلك يعطي معنوية أكثر للنموذج ،أمّا اكانت قيمة F المحتسبة أصغر من قيمة F الجدولية يعني أنّ العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنّه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

- اختبار معامل التحديد R^2

ويسمّى (معامل التفسير، أو معامل التحديد) وهو مؤشر مهم واساسي في معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد $(0 \leq R^2 \leq 1)$ فكلما زادت قيمة معامل التحديد دل ذلك على قوة المتغيرات المفسرة في التأثير في المتغير التابع (المعتمد) [23].

المبحث الثاني

نتائج التحليل القياسي(Results of standard Analysis)

المطلب الأول : تقدير وتحليل النموذج للمتغيرات الاقتصادية (معدل نمو النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية، ونمو ناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم) على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2017).

متغيرات النموذج الأول

Y= البطالة

X1= معد نمو النفقات الاستثمارية

X2= معدل نمو النفقات الجارية

X3= معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

X4= التضخم

$Y= f(X_1،X_2،X_3،X_4)$

أي ان المعادلة $Y =B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4$

أي أنّ البطالة دالة في كل من معدل نمو النفقات الاستثمارية X1 ومعدل نمو النفقات الجارية X2 ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي X3 وكذلك معدل التضخم X4.

اولاً : اختبار ديكي فوللر الموسع

جدول (1) : نتائج اختبار ديكي فوللر للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	من دون	حالة السكون
Y في المستوى	ADF	-5.610	-4.431	-0.226	ساكنة
	الاحتمالية	0.0005	0.0199	0.580	
X1 في المستوى	ADF	-3.9837	-5.4011	-3.5356	ساكنة
	الاحتمالية	0.0114	0.0048	0.0019	
X2 في المستوى	ADF	-12.961	-14.2019	-2.5125	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.0001	0.017	
X3 في المستوى	ADF	-13.047	-11.564	-7.751	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	
4X في المستوى	ADF	-10.908	-7.003	-14.667	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.001	0.000	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول (1) سكون المتغيرات بالمستوى مع حد ثابت، أي تخلو من جذر الوحدة عند المستوى ومن ثم خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وسكونها، وبما أنّ جميع المتغيرات ساكنة في المستوى لذا نستخدم الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (2) نتائج التقدير للعلاقة بين المتغيرات

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/13/20 Time: 21:36
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.41012	1.082802	11.46111	0.0000
X1	-0.008302	0.016025	-0.518028	0.6169
X2	0.032186	0.028779	1.118370	0.2924
X3	0.069732	0.151697	0.459680	0.6566
X4	0.074196	0.037872	1.959137	0.0317

R-squared	0.790591	Mean dependent var	14.54286
Adjusted R-squared	0.697521	S.D. dependent var	4.085192
S.E. of regression	2.246779	Akaike info criterion	4.729326
Sum squared resid	45.43215	Schwarz criterion	4.957560
Log likelihood	-28.10528	Hannan-Quinn criter.	4.708198
F-statistic	8.494530	Durbin-Watson stat	1.556724
Prob(F-statistic)	0.004011		

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

$$Y=12.41012-0.00830X_1+0.0321X_2+0.0697X_3+0.0741X_4$$

1- اختبار معنوية المعالم: من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ما يأتي :

أ- بالنسبة الى معامل المتغير الثابت (C) نلاحظ أنّ اختبار (t المحتسبة) للثابت بقيمة (11.46) لمستوى دلالة تساوي (0.00) قيمة أصغر من (5%) يدل على أنّه يمكن قبول الثابت في النموذج. أي أنّ الظاهرة موجودة حتى اذا لم توجد تأثيرات للمتغيرات المستقلة الاخرى.

ب- بالنسبة الى معدل نمو النفقات الاستثمارية (X1) اذ نلاحظ ان اختبار (t المحتسبة) للمتغير X1 بقيمة (-0.51) لمستوى دلالة تساوي (0.61) وهي نسبة اكبر من (5%)، وعليه يمكن القول إن معدل نمو النفقات الاستثمارية ليس له معنوية إحصائية عند مستوى (5%) في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة. ومن ثم فأنّ المتغير المستقل (نمو الانفاق الاستثماري) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

ت- بالنسبة الى معدل نمو النفقات الجارية X2 اذ نلاحظ ان اختبار (t المحتسبة) للمتغير X2 بقيمة (1.11) لمستوى دلالة تساوي (0.29) وهي نسبة أكبر من (5%)، وعليه يمكن القول إن معدل نمو النفقات الجارية ليس له معنوية احصائية عند مستوى (5%) في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة. ومن ثم فأنّ المتغير المستقل (نمو الانفاق الجاري) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

ث- بالنسبة الى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (X3) إنّ اختبار (t المحتسبة) للمتغير X3 بقيمة (0.45) لمستوى دلالة تساوي (0.65) وهي نسبة أكبر من (5%)، وعليه يمكن القول إنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس له معنوية احصائية عند مستوى (5%) في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة، ومن ثم فأنّ المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

ج- بالنسبة الى معدل التضخم (X4) اذ نلاحظ أنّ اختبار (t المحتسبة) للمتغير X4 بقيمة (1.95) لمستوى دلالة تساوي(0.03) وهي مستوى معنوية ادنى من (5%)، وعليه يمكن القول إن معدل التضخم له معنوية إحصائية عند مستوى (5%) في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة. ومن ثم فأنّ المتغير المستقل (معدل التضخم) له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

تستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال الجدول كانت نتائج تقدير لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعدل البطالة على النحو الاتي:

جدول (3)

R^2	R^2	D.W	F	Prob (F)
0.7905	0.697	1.55	8.49	**0.004**

أ- **اختبار R^2 :** نجد في هذا الأنموذج ان قيمة R^2 هي(0.79) أي أنّ المتغيرات قد فسرت ما نسبته 79% من ظاهرة البطالة في العراق ولهذا قمنا باختيار هذا النموذج لدالة البطالة في العراق، مما يدل على أنّ المتغيرات المأخوذة في هذا الأنموذج هي المتغيرات التي تحقق التوازن في هذا الأنموذج، وأمّا الباقي والبالغ (21%) فقط فيشير الى عوامل أخرى لم تدخل في هذا الأنموذج. فيما يفسر معامل التحديد المعدل للنموذج(0.69) من التغيرات الحاصل في معدلات البطالة، وأنّ (0.31) من تلك التغيرات تعزى الى عوامل اخرى خارج النموذج.

ب- **اختبار F :** يشير الاختبار الاحصائي (F) الى المعنوية العالية للنموذج المستخدم عند مستوى دلالة (0.004)

وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة لها تأثير قوي في المتغير التابع.

ت- **اختبار D.W :** بما أنّ قيمة (D.W) بلغت (1.55) وهي قيمة تقترب من 2 فان الأنموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

التحليل الاقتصادي:

إنّ نتائج تقدير المعادلة تشير الى أنّ هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة (معدل نمو الإنفاق الاستثماري ومعدل نمو الانفاق الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم) والمتغير التابع (معدل البطالة).

إذ إن المتغير الأول X1 ويمثل نمو الانفاق الاستثماري إذْ يلاحظ أنّ معامل الميل الحدي له ظهرت إشارته سالبة، أي أنّ العلاقة بين معدل نمو النفقات الاستثمارية، وبين معدل البطالة هي علاقة عكسية، أي أنّه كلما زاد نمو النفقات الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل البطالة بمقدار (0.0083) وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية، و بالرغم من وجود العلاقة إلّا أنّها ضعيفة جدا كما موضح في النموذج القياسي، ويعود ذلك الى عدم قدرة الانفاق الاستثماري في العراق على تخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ، اذ أنّ ظاهرة الفساد المالي والإداري سيطر على إدارة الإنفاق الاستثماري في العراق وحصول هدر واضح في النفقات الاستثمارية، وعدم حصول تراكم راس مال مناسب لزيادة الطاقات الإنتاجية، أو رفع مستوى البنى التحتية في العراق التي لم تهيئ أرضية مناسبة للقطاع الخاص لتحقيق استثمارات في العراق يضاف الى تأخر إقرار الموازنة في سنوات متعددة او عدم اقرارها لم تعطِ الفرصة لإكمال تنفيذ المشاريع الاقتصادية أمّا المتغير الثاني X2 ويمثل نمو النفقات الجارية فان الميل الحدي له ظهرت اشارته موجبة اي ان هناك علاقة طردية بين معدل نمو النفقات الاستهلاكية ومعدل البطالة، اي انه كلما زاد نمو النفقات الجارية وحدة واحدة ازداد معدل البطالة بمقدار(0.032).وان هذه العلاقة لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ إن المفروض أنّ تكون هنالك علاقة عكسية كون زيادة الانفاق الاستهلاكي سيزيد من الطلب الكلي، ويحفز المستثمرين والمنتجين بزيادة انتاجهم لمقابلة تزايد الطلب الكلي، الا أنّ الجهاز الانتاجي غير مرن في الاقتصاد العراقي، بالإضافة لضعف الاستثمار في العراق ممّا يجعل العرض الكلي غير قادر على مواجهة الطلب الكلي، وزيادة التشغيل، وامتصاص البطالة، بل العكس سيتم تلبية الطلب عن طريق الاستيرادات لمواجهة الطلب، وبسلع رخيصة، أو بكلف أعلى من المنتج المحلي إنّ وجد، ممّا يؤدي الى عدم قدرة الانتاج المحلي، وتسريح العاملين، وتزايد البطالة او ان المنتجين المحليين تركوا قطاع الإنتاج، والتحول لممارسة الأعمال التجارية، ومن ثم غلق صناعاتهم، وتسريح العاملين، وكذلك ينطبق ذلك على قطاع الزراعة، كما أنّ تزايد الإنفاق الجاري، وارتفاعه سيؤثر على الأموال المعدة للاستثمار(الانفاق الاستثماري) ويجعل الأموال المخصصة للاستثمار منخفضة وغير كافية لزيادة الطاقة الانتاجية والإنتاج وامتصاص البطالة أمّا المتغير الثالث X3 وهو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويشير الميل الحدي له بإشارة موجبة، أي أنّ هناك علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، اذ كلما زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحدة واحدة ازداد معدل البطالة بمقدار(0069) وهي لا تتوافق مع واقع النظرية الاقتصادية، وهذا يعزى الى كون الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعاني اختلالا هيكليا في تركيبه بفعل الاعتماد الكامل على قطاع النفط وتراجع انتاجية القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعات التحويلية، والسياحة) الأمر الذي أدى الى اختلال التوازن الاقتصادي، وبما أنّ قطاع النفط هو قطاع كثيف راس المال وهو المساهم الأكبر في تكوين، وتوليد الناتج المحلي الإجمالي مما سبب انخفاض في القوة العاملة ومن ثم الى زيادة معدلات البطالة وتفاقمها. أمّا المتغير الرابع X4 وهو معدل التضخم فأنّ إشارة الميل الحدي له ظهرت اشارة موجبة، اي انه توجد علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وكلما زاد معدل التضخم وحدة واحدة ازداد معدل البطالة بمقدار(0.074)، وهي تعايش حالة من التضخم والبطالة، وهذا ما ذهبت اليه المدرسة النقودية بتواجد الظاهرتين معا كما حصل بظاهرة التضخم الركودي، وعجز التحليل الكينزي تفسير ذلك، ان تزامن حالتي التضخم والبطالة في العراق جاءت نتيجة زيادة عرض النقد واتساع الطلب الكلي وفي ظل ريعية الاقتصاد العراقي تفاقمت تلك الأسباب مكونة هذه الظاهرة التي تضمنت ارتفاع معدل التضخم ومعدلات البطالة خلال مدة الدراسة.

متغيرات النموذج الثاني

Y= البطالة، X1= تكوين راس المال للقطاع العام، X2= تكوين راس المال للقطاع الخاص.

$$Y = f (X_1 , X_2)$$

المعادلــة هــي $Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2$ ان المعادلــة المقــدرة هــي لعلاقــة البطالــة مــع كــل مــن تكــوين راس المــال العــام والخــاص.

جدول (4) : نتائج اختبار ديكي فوللر للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	من دون	حالة السكون
Y في المستوى	ADF	-5.910	-4.431	-0.229	ساكنة
	الاحتمالية	0.0005	0.0199	0.580	
X1 في المستوى	ADF	-1.751	-6.117	-2.7625	ساكنة
	الاحتمالية	0.381	0.0022	0.010	
X2 في المستوى	ADF	-3.3576	-3.179	-2.2439	ساكنة
	الاحتمالية	0.033	0.1309	0.029	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول (4) سكون المتغيرات بالمستوى مع حد ثابت، أي تخلو من جذر الوحدة عند المستوى ومن ثم خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وسكونها، وبما ان جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، لذا نستخدم الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (5) : نتائج التقدير للعلاقة بين المتغيرات

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/13/20 Time: 22:43
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.86139	1.459509	10.18246	0.0000
X1	0.011439	0.013393	0.854077	0.4113
X2	-0.021048	0.026045	-0.808145	0.4361

R-squared	0.390833	Mean dependent var	14.54286
Adjusted R-squared	-0.074435	S.D. dependent var	4.085192
S.E. of regression	4.234505	Akaike info criterion	5.911819
Sum squared resid	197.2413	Schwarz criterion	6.048760
Log likelihood	-38.38273	Hannan-Quinn criter.	5.899143
F-statistic	0.549689	Durbin-Watson stat	1.988865
Prob(F-statistic)	0.000929		

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

$$Y= 14.861 + 0.011\ X_1 - 0.021\ X_2$$

اولا- التحليل الاحصائي:

1- اختبــار معنويــة المعــالم: مــن خــلال الجــدول رقــم (5) نلاحظ ما يأتي:

أ- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (C) نلاحظ أنّ اختبار t المحتسبة) للثابت بقيمة (10.18) لمستوى دلالة تساوي (0.00) قيمة أصغر من 5% يدل على أنّه يمكن قبول الثابت في النموذج.

ب- بالنسبة الى تكوين رأس المال للقطاع العام (X1) اذ نلاحظ أنّ اختبار t المحتسبة) للمتغير X1 بقيمة (0.85) لمستوى دلالة تساوي (0.41) وهي نسبة أكبر من 5%، وعليه يمكن القول أنّ تكوين رأس المال للقطاع العام ليس له معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة. وبالتالي فأنّ

المتغير المستقل (لتكوين راس المال العام) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

ت- بالنسبة الى تكوين راس المال للقطاع الخاص X2 اذ نلاحظ ان اختبار (t) المحتسبة للمتغير X2 بقيمة (-0.80) لمستوى دلالة تساوي(0.43) وهي نسبة اكبر من 5%،وعليه يمكن القول أنّ تكوين راس المال للقطاع الخاص ليس له معنوية احصائية عند مستوى 5% في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة. ومن ثم فان المتغير المستقل (تكوين راس المال للقطاع الخاص) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

تستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال الجدول كانت نتائج تقدير لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعدل البطالة على النحو الاتي:

جدول (6)

Prob (F)	F	D.W	R^2	R^2
0.00092	0.54	1.98	-0.074	0.390

أ- **اختبار R^2 :** نجد في هذا الأنموذج أنّ قيمة R^2 هي (0.39) أي أنّ المتغيرات قد فسرت ما نسبته 39% من ظاهرة البطالة في العراق ولهذا قمنا باختيار هذا النموذج لدالة البطالة في العراق، ممّا يدل على ان المتغيرات المأخوذة في هذا النموذج هي المتغيرات التي تحقق التوازن في هذا الأنموذج، وأمّا الباقي والبالغ (61%) فقط فيشير الى عوامل أخرى لم تدخل في هذا الانموذج.

ب- **اختبار F :** يشير الاختبار الاحصائي (F) الى المعنوية العالية للنموذج المستخدم عند مستوى دلالة (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أنّ المتغيرات المستقلة لها تأثير قوي في المتغير التابع.

ت- اختبار D.W: بما ان قيمة (D.W) بلغت (1.98) وهي قيمة تقترب من 2 فان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانيا-التحليل الاقتصادي

ان نتائج تقدير المعادلة تشير الى أنّ هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة (تكوين راس المال للقطاع العام والقطاع الخاص) والمتغير التابع (معدل البطالة).

1-بالنسبة الى المتغير الأول X1 ويمثل تكوين راس المال للقطاع العام اذ يلاحظ ان معامل الميل الحدي له ظهرت إشارته موجبة، أي أنّ العلاقة بين تكوين راس المال للقطاع العام وبين معدل البطالة هي علاقة طردية، أي أنّه كلما زاد تكوين راس المال العام بمقدار وحدة واحدة ازداد معدل البطالة بمقدار (0.011). وهو مؤشر في غير صالح الاقتصاد العراقي، إذ مرت بالاقتصاد العراقي ظروف ونكبات أثرت بشكل كبير على الاستثمار في العراق، فضلا عن حصول سوء في توزيع الموارد الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما عبّر عنه الاختلال الهيكلي الذي يعد سمة مميزة للاقتصاد العراقي، اذ أنّ تدني نسب تكوين راس المال في القطاعات الزراعية والصناعة التحويلية التي تعد من الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة، والاعتماد على القطاع النفطي كقاعدة أساسية للأنشطة الاقتصادية والذي يعد قطاعاً كثيفاً رأس المال وليس العمل أدى الى تفاقم ظاهرة البطالة في العراق. إنّ تكوين راس المال الثابت كان مركزاً على القطاع النفطي، وتزاد انتاجه، وتحقيق إيرادات ريعية، وتجاهل القطاعات الإنتاجية، والخدمية الأخرى الأكثر قدرة على امتصاص البطالة كالزراعة، والصناعة التحويلية مما زاد معدلات البطالة، بالإضافة ان جزءاً كبيراً من تكوين راس المال لم يمكن القطاعات الانتاجية بل للمباني الحكومية الغير انتاجيه ومتى ما يتم تراكم رأسمالي في قطاع النفط فهو من نتائج شركات أجنبية تعتمد على العمالة البشرية الأجنبية وليس العمالة العراقية التي غالبا لا تمتلك المهارات الفنية المطلوبة.

2-اما بالنسبة للمتغير الثاني X2 ويمثل تكوين راس المال للقطاع الخاص اذ يلاحظ ان معامل الميل الحدي له ظهرت إشارته سالبة، اي ان العلاقة بين تكوين راس المال للقطاع الخاص، ومعدل البطالة هي علاقة عكسية، أي أنّه كلما زاد تكوين راس المال للقطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل البطالة بمقدار (0.021)، بالرغم من مطابقة العلاقة من المنطق الاقتصادي إلّا أنّ التأثير ضعيف وغير محسوس ،كون القطاع الخاص يركز في تكوين راس المال على مبانٍ سكنية او خدمية، كما أنّ ماركة القطاع الخاص ضعيفة في النشاط الاقتصادي لضعف امكانيات القطاع الخاص في العراق، والأجواء غير المناسبة للاستثمار فيه، لذا فان تكوين راس المال الخاص لم يكن يرتكز على بناء الطاقات الانتاجية او زيادتها التي تحتاج قوى عاملة كثيفة مثل قطاع الزراعة، والصناعة التحويلية، وغيرها من القطاعات السلعية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- اثبتت الدراسة الاحصائية والقياسية عدم معنوية المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة (نمو الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري ونمو الناتج المحلي الاجمالي) وضعف تأثيرها على معدل البطالة.

2- ظهرت هناك علاقة ايجابية ذات معنوية احصائية بين المتغير المستقل معدل التضخم و المتغير التابع معدل البطالة وهذا ما يتفق مع النظرية الحديثة في تفسير ظاهرة التضخم الركودي.

3- من خلال النتائج الاحصائية اثبتت الدراسة عدم معنوية قطاع تكوين راس المال العام والخاص وضعف تأثيرها على معدل البطالة.

ثانياً: التوصيات

1. حصول توافق وتنسيق بين السياسات المالية التوسعية التي تعمل على زيادة الطلب وامتصاص البطالة وبين السياسات النقدية التي تخفض عرض النقد ومن ثم تخفيض الطلب الكلي، لذا لابد من حصول توازن بين السياستين لدعم سياسات جانب العرض وزيادة قدراته لكي تزداد الطاقة الانتاجية ومقابلة الطلب المتزايد بسبب السياسات التوسعية الحكومية وبذلك يحصل امتصاص للبطالة في الاقتصاد العراقي.
2. لابد من التنسيق بين جميع السياسات الاقتصادية باستخدام أدواتها وآلياتها سواء تلك المتعلقة بسياسات إدارة الطلب أو سياسات جانب العرض لضمان الوصول الى أفضل نقطة توازنيه تبقى على مستويين مقبولين من التضخم والبطالة خاصة وأن الاقتصاد العراقي قد يعجز عن تحريك كامل موارده الاقتصادية في الوقت الحالي.
3. اصلاح قدرات القطاع الخاص وتفعيل دوره وتنظيم نشاطه وتوسيعه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله لأجل الاستقرار وطمأنته لغرض تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب في اقامة مشاريعهم او الشراكة مع القطاع العام لتعزيز دور القطاعات الاقتصادية من شانه استيعاب فائض القوى العاملة ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

المصادر

المصادر العربية

[1] ادارة البحوث والدراسات، ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار بدول مجلس التعاون ،مجلس التعاوني لدول الخليج العربية الامانة العامة ،سلسلة المسيرة(5)،2008.

[2] باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 96، المجلد23، 2017.

[3] دريد كامل الشبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2000.

[4] سالم محمد عبود، سعد عبدالستار طالب، الامن الوطني بين البطالة والتنمية، بغداد، دار الدكتور،2018.

[5] سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الكويت، 1994.

[6] سعيد عبد العزيز عتمال، المالية العامة ،مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية،بيروت،2002.

[7] صباح فيحان محمود، قتيبة ماهر محمود عبد اللطيف، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة

(2013-2003)، دراسة قياسية، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد38، 2017.

[8] طارق كمال، انوار حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر الإدمان-البطالة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

[9] عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد (32)، 2007، ص24.

[10] عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية الإسكان، الاسكندرية، منشاة دار المعارف، 1980.

[11] عبد المنعم فوزي، واخرون، اقتصاديات المالية العامة،المعارف ،الاسكندرية،ط1، 1970.

[12] كمال البصري ،باسم عبد الهادي ،سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق (2003_2008) ،المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، 2009.

[13] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مصدر سابق.

[14] محمد سلمان العاتي، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،مجلد1،العدد4،جامعة واسط،2011.

[15] محمد عبد العال النعيمي واخرون، نظرية الاقتصاد القياسي، دار الحكمة للنشر والطباعة، الموصل، 1991.

[16] محمد مطر، دار الاستثمار، ط5، دار الوائل ، الأردن، عمان، 2009.

[17] منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995.

المصادر الاجنبية

[1] A. Koutsoyiannise, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Macmillan, 1979.

[2] Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

[3] Gujarati, Damoddar. N, Basic Econometrics, 5Th edition, New York, 2005.

[4] Gujarati, Damodar N. and Dawn C. Porter, Basic Econometrics, 5thEdition, U.S.A: McGraw − Hill, 2009.

[5] Fakhri Hasanov and Fuad Mammadov," The Role of the fiscal policy in the development of the non- resource", Munich personal Re Pec Archive, Azerbaijan,10 June 2010.

[6] Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, USA, vol.74, 1979.

الهوامش

[1]) سالم محمد عبود، سعد عبدالستار طالب، الامن الوطني بين البطالة والتنمية، بغداد، دار الدكتور،2018، ص9.

[2]) عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية الإسكان، الاسكندرية، منشاة دار المعارف، 1980، ص428.

[3]) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مصدر سابق، ص428.

[4]) طارق كمال، انوار حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر الإدمان-البطالة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص14.

[5]) كمال البصري ،باسم عبد الهادي ،سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق (2003_2008) ،المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي،بغداد،2009،ص95.

[6]) باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة(1990-2014) بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد96، المجلد23، 2017، ص282.

[7]) عبد المنعم فوزي ،واخرون، اقتصاديات المالية العامة، المعارف ،الاسكندرية،ط1، 1970،ص73.

[8]) سعيد عبد العزيز عتمال، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص287.

[9]) دريد كامل الشبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2000، ص15.

[10]) محمد مطر، دار الاستثمار، ط5، دار الوائل، الأردن، عمان،2009،ص22.

[11]) منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1995،ص102.

[12]) ادارة البحوث والدراسات، ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار بدول مجلس التعاون، مجلس التعاوني لدول الخليج العربية الامانة العامة، سلسلة المسيرة (5)،2008،ص14.

[13]) محمد سلمان العاتي، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،مجلد1،العدد4،جامعة واسط،2011،ص215

[14]) سامي خليل ،نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الكويت، 1994، ص864.

([15]) Gujarati, Damodar N. and Dawn C. Porter, Basic Econometrics, 5thEdition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009, P483.

([16]) Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, USA, vol.74, 1979, 428.

([17]) Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

([18]) Gujarati, Damoddar. N, Basic Econometrics, 5th Edition, New York, 2005, 759.

([19]) Fakhri Hasanov and Fuad Mammadov," The Role of the fiscal policy in the development of the non- resource", Munich personal Re Pec Archive, Azerbaijan,10 June 2010, pp6-7.

[20]) عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد (32)، 2007، ص24.

[21]) محمد عبد العال النعيمي واخرون، نظرية الاقتصاد القياسي، دار الحكمة للنشر والطباعة، الموصل، 1991، ص266.

[22]) A. Koutsoyiannise, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Macmillan ,1979, p 89.

[23]) صباح فيحان محمود، قتيبة ماهر محمود عبد اللطيف، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013)، دراسة قياسية، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد38، 2017، ص282.